المظاهرات تتواصل لليوم الرابع للمطالبة بإقالة الحكومة

العراق: استقالة 4 نواب تضامناً مع المتظاهرين

البرلمان العراقي

احتجاجات في العراق

بغداد – «وكالات»: أعلن 4 نواب عراقيين الأحد استقالتهم من البرلمان رفضاً لأداء الطبقة السياسية التي يتهمونها بـ«الفشل» في الاستجابة لمطالب الحركة الاحتجاجية غير المسبوقة التي يشهدها العراق منذ مطلع الشهر الحالي، وخلّفت أكثر من 200 قتيل.

واستقال النائبان الشيوعيان الوحيدان اللذان حصلا على مقعديهما ضمن ائتلاف «سائرون» الذي يتزعمه الزعيم الشيعي مقتدى الصدر «بسبب التظاهرات وأسالیب قمعها»، بحسب ما قال أحدهما، وهو رائد فهمي، لوكالة فرانس برس، كما أعلنت زميلته هيفاء الأمين أيضاً استقالتها.

وأضاف فهمي أنه «خلال 27 يوماً، لم يقدم البرلمان شيئاً، لم يستطع طلب رئيس الحكومة أو وزير الداخلية للمساءلة»، بعد دخول البلاد منذ الأول من أكتوبر في دوامة أزمة اجتماعية وسياسية دامية.

أعلن نائبان آخران، هما طه الدفاعي ومزاحم التميمي، من قائمة «النصر» التي يتزعمها رئيس الوزراء السابق حيدر العبادي المعارض حالياً، الاستقالة أيضاً الأحد.

وقال الأول في بيان استقالته إن الأحزاب التي حكمت البلاد منذ العام 2003 «فشلت فشلاً ذريعاً»، في بلد يحتل المرتبة 12 في لائحة البلدان الأكثر فساداً في العالم، وخسر بسبب الفساد أكثر من 450 مليار دولار من الأموال العامة.

وبدأ نواب الصدر، الذين يشكلون كتلة «سائرون» الأكبر في مجلس النواب العراقي، اعتصاماً مفتوحاً مساء السبت داخل مجلس النواب «إلى حين إقرار جميع الإصلاحات التي يطالب بها الشعب العراقي».

وفاز تحالف «سائرون» بالانتخابات التشريعية التي جرت في مايو 2018، بنيله 54 مقعداً في البرلمان، ما جعل الصدر في موقع مؤثر في الائتلاف الحكومي الذي يطالب الشارع بإسقاطه اليوم.

من ناحية أخرى تجددت المظاهرات الاحتجاجية أمس الإثنين في بغداد، وعدد من المحافظات لليوم الرابع على التوالي، للمطالبة بإقالة الحكومة العراقية، وحل البرلمان، وإجراء انتخابات مبكرة.

وخرج آلاف من طلبة الجامعات في بغداد، وواسط، والنجف، وكربلاء، والمثنى، والديوانية، وبابل، وذي قار، وميسان، حاملين أعلام العراق في ظل إجراءات أمنية مشددة.

واكتظت الشوارع وساحات الاعتصام بآلاف المتظاهرين.

وانتقد المتحدث باسم القائد العام للقوات المسلحة اللواء الركن عبد الكريم خلف، الزج بطلبة المدارس والجامعات، في المظاهرات الاحتجاجية.

وقال خلف، في تصريح صحافي، إن إخراج طلبة المدارس والجامعات إلى الشارع، عمل من أعمال الترهيب، وستعرض سلامتهم للخطر، وعلى إدارات المدارس الالتزام الصارم بالدوام.

ويقول شهود عيان: «تعج سرادق وخيام المعتصمين بالمتظاهرين من جميع فئات المجتمع، ويرددون شعارات وأهازيج وأغان وطنية، تعكس إصرار المتظاهرين على المضي بالاعتصامات حتى تحقيق مطالبهم».

ويُنتظر أن يعقد البرلمان العراقي جلسة خاصة للنظر في تلبية مطالب المتظاهرين بعد ظهر اليوم.

وقال أحد المحتجين: «أعتقد أن مطالبنا أصبحت واضحة لدى الحكومة والبرلمان، وأي تصرف غير مدروس لاستهداف المتظاهرين واستخدام العنف، فإن المتظاهرين لن يغادروا ساحات التظاهر أو خيام الاعتصام».

وأضاف أن «ارتفاع أعداد الضحايا والمصابين بين المتظاهرين يعكس فشل الحكومة في تقييم الأوضاع على الأرض، وعدم تفهمها، إننا ماضون في اتجاه التغيير ولا خيار دونه».

ووفق الشهود، تُسمع الآن أصوات القنابل الصوتية، وانفجارات الغازات المسيلة للدموع، بشكل متواصل في ساحات التظاهر.

من جهة أخرى تداول مغردون عراقيون، مقطع فيديو يوثق اللحظات الأخيرة لقيادي في ميليشيا «عصائب أهل الحق» الموالية لإيران، التي يتهمها المتظاهرون بقتل العشرات منهم.

وظهر في الفيديو وسام العلياوي على ظهره داخل سيارة إسعاف وهو مصاب، فيما كان شقيقه يشتبك مع بعض المتظاهرين الذين حاولوا الوصول إلى السيارة للانتقام منه، حسب ما ذكر موقع قناة «الحرة» أمس الإثنين.

وكانت «عصائب أهل الحق» التابعة لقوات الحشد الشعبي، أعلنت الجمعة الماضي، مقتل مدير مكتبها في محافظة ميسان العراقية وشقيقه، بعد هجوم مسلح على مقرها، لكن وسائل إعلام وناشطون قالوا إن الرجل قتل على أيدي متظاهرين غاضبين من الميليشيا التي قتلت محتجين عراقيين.

وصرح مصدر طبي في وقت سابق، بأن 9 محتجين قتلوا في ميسان وأصيب نحو 100 آخرين بجروح، بعد إطلاق نار تعرضوا له عند محاولتهم اقتحام مقر حركة عصائب أهل الحق في العمارة، وتداول متظاهرون قبلها مقاطع فيديوهات لمسلحين من عصائب أهل الحق، يستهدفون المتظاهرين من أسطح مقرات الحزب.

الجيش اليمني يتقدم في «البقع» بصعدة

الجيش اليمني

عدن – «وكالات»: أحرزت قوات الجيش اليمني، تقدماً جديداً في مديرية البقع بمحافظة صعدة، شمالي البلاد، على حساب الميليشيات الحوثية المدعومة من إيران، وفق ما ذكر موقع الجيش اليمني.

وحررت قوات الجيش، أعلى قمم سلسلة جبال «رشاحة»، الممتدة من عمود الصحراء حتى جبال «جشيرة» بمديرية البقع، عقب مواجهات خاضتها مع ميليشيا الحوثي المتمردة، التي لاذت بالفرار.

وأسفرت المواجهات عن سقوط قتلى وجرحى في صفوف ميليشيا الحوثي، وتدمير آليات تابعة لها.

إلى ذلك، تواصل الفرق الهندسية لقوات الجيش اليمني، تطهير المناطق من المحررة من الألغام الأرضية والعبوات الناسفة، التي زرعتها الميليشيا الحوثية قبل فرارها.

صحيفة إسرائيلية: اتفاق السلام مع الأردن «يموت ببطء»

الأراضي المحتلة – «وكالات»: اعتبر تحليل نشرته صحيفة «يديعوت احرونوت» الإسرائيلية أن اتفاق السلام الموقع بين إسرائيل والأردن في 1994، يعرف «الموت البطيء»، بعد أن كان يُفترض فيه أن يضمن سلاماً «دافئاً وحقيقياً» بين البلدين.

إلا أن تحليل الصحافية سمدار بيري، لفت إلى أنه يمكن فعل الكثير ليس فقط لإنقاذ الاتفاق، وإنما أيضاً لتعزيزه.

ونقلت عن شخص قالت إنه شارك في التوصل إلى الاتفاق بين الأردن وإسرائيل «25 عاماً مرت، ولا تزال العلاقة بين بلدينا غامضة وقاتمة».

وأضاف أن «جهود التعاون الأمني بيننا أقوى من أي وقت مضى، إلا أن الضغوط تتزايد من أجل سلام أوسع مع إسرائيل».

واعتبرت أن العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني «يستخدم النزاعات الحدودية على طول نهر الأردن مع إسرائيل كعقاب».

تجدر الإشارة إلى أن معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية، أو ما يشار إليه باسم «معاهدة وادي عربة»، هي معاهدة سلام وقعت بين إسرائيل والأردن على الحدود الفاصلة بوادي عربة في 26 أكتوبر 1994.

ووافق الأردن على المعاهدة في وقت كان يمر فيه بظروف صعبة، جعلت عقد معاهدة السلام مع إسرائيل خياراً استراتيجياً لمنع خسارة مزيد من أراضي المملكة.

وفي منتصف أكتوبر الجاري، نقلت وزارة الخارجية الأردنية صحة ما نشرته وسائل إعلام إسرائيلية عن موافقة الملكة على تجديد أو تمديد العمل باللحقين الخاصين بمنطقتي الباقورة والغمر، وأكدت أنه بانتهاء النظامين الخاصين بتاريخ 10 نوفمبر المقبل، حسب ما نصت عليه اتفاقية السلام، لن يكون هناك أي تجديد أو تمديد.

وكان العاهل الأردني ألغى في أكتوبر 2018 اللحقين اللذين يمنحان إسرائيل الحق في التصرف في منطقتي الباقورة والغمر الحدوديتين لمدة 25 عاماً.

22 مرشحاً للانتخابات الرئاسية

الجزائر: القضاة في إضراب مفتوح

قضاة جزائريون شاركوا في إضراب مفتوح

الجزائر – «وكالات»: بدأ القضاة والنواب العامون في الجزائر، الأحد، إضراباً «غير محدود» للمطالبة باستقلالية القضاء، وإلغاء قرارات نقل وتحويل ثلاثة آلاف قاض، ما يمثل نصف العدد الإجمالي لهم، كما أعلنت النقابة الوطنية للقضاة.

وأعلنت النقابة في منتصف النهار، أن «نسبة الاستجابة للنداء المتعلق بمقاطعة العمل القضائي قد بلغت في يومها الأول نسبة 96 في المئة».

وحسب المتحدث باسم «نادي القضاة» القاضي سعد الدين مرزوق، فإن كل المحاكم باتت «مشلولة» في كل المستويات «ولم تعقد أي جلسة سواء في المحاكم أو المجالس القضائية أو المحكمة العليا أو مجلس الدولة».

ويعد الإضراب بهذا الحجم سابقة في السلك القضائي بالجزائر، التي تشهد حركة احتجاجية غير مسبوقة منذ تسعة أشهر ضد «النظام» الحاكم، منذ عشرات السنين.

وندد القضاة في بيان إعلان الإضراب بـ«تعدي السلطة التنفيذية على السلطة القضائية».

وجاء في البيان، أن تعدي وزارة العدل على صلاحيات المجلس الأعلى للقضاء الذي يمثل هرم استقلالية السلطة القضائية، الذي صادق على الحركة السنوية للقضاة بهذا الحجم مست حوالي 3000 قاض في وقت قياسي، يكرس هيمنة الجهاز التنفيذي على دواليب السلطة في الجزائر».

وردت وزارة العدل على قرار الإضراب، بالتذكير أن القانون «يمنع» على القاضي المشاركة في أي إضراب أو التحريض عليه، ويعتبر ذلك «إهمالاً لمنصب عمله».

وأضافت الوزارة، أن قرارات النقل والتحويل التي مست القضاة والنواب العامين جرت «بإجماع أعضاء المجلس الأعلى للقضاء»، الذي يرأسه رئيس الجمهورية وينوب عنه وزير العدل، وهو من يقرر «تعيين القضاة وتقلهم وسير سلمهم الوظيفي»، كما نص على ذلك الدستور.

وفي حال استمر الإضراب، فإنه سيؤثر مباشرة على الانتخابات الرئاسية المقررة في 12 ديسمبر، باعتبار أن القضاة يشرفون عليها على مستوى البلديات.

واعتبر القاضي سعد الدين مرزوق، أن «هذا الإضراب يمكن أن يكون له أثراً سلبياً، بالنظر إلى أهمية القضاة في الإشراف على الانتخابات».

وأضاف «نادي القضاة يعمل مع نقابة القضاة من أجل هدف واحد وهو مواصلة الإضراب حتى تحقيق مطالبنا».

من ناحية أخرى تلقت «السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات» في الجزائر، ملفات 22 مترشحاً للانتخابات الرئاسية المقررة في 12 ديسمبر، بينهم رئيسا وزراء من عهد الرئيس المستقيل عبد العزيز بوتفليقة، حسب ما أفادت وكالة الأنباء الجزائرية، اليوم الأحد.

وانقضت منتصف ليل السبت، آجال إيداع ملفات الترشح للانتخابات الرئاسية، حيث كان من بين الذي أودعوا ملفاتهم رئيسا الوزراء السابقين علي بن فليس، وعبد المجيد تبون. وشغل كلاهما تلك الخطة خلال فترة حكم بوتفليقة، التي استمرت 20 عاماً، قبل أن يستقيل بداية أبريل 2019، تحت ضغط الحركة الاحتجاجية.

كما يوجد من بين المترشحين عز الدين ميهوبي، وزير الثقافة الأسبق والأمين العام بالنيابة للتجمع الوطني الديمقراطي، أحد أعمدة التحالف الرئاسي الذي كان يدعم بوتفليقة.

كما ترشح لاقتراع ديسمبر رئيس حركة البناء الوطني، عبد القادر بن قرينة، وهو حزب إسلامي ينتمي له رئيس المجلس الشعبي الوطني (الغرفة الأولى في البرلمان).

وتقدم للترشح أيضاً عبد العزيز بلعيد، الذي ناضل طول مسيرته في حزب جبهة التحرير الوطني، قبل أن ينشق عنه لتأسيس حزب «جبهة المستقبل»، المقرب من السلطة.

ويبدو أن تبون وبن فليس، يملكان أكبر الحظوظ في هذه الانتخابات التي ترفضها حركة الاحتجاج التي اندلعت في 22 فبراير، وسبق له أن أفشل انتخابات الرابع من يوليو، بعد عدم تقدم أي مترشح لها.

ويرفض المحتجون، أن تشرف السلطة الحالية الموروثة عن عهد بوتفليقة، على الانتخابات ويطالبون بمؤسسات انتقالية بشخصيات جديدة.

ومنذ الخلاف الذي أدى إلى إقالته في 2003، أصبح علي بن فليس(75 عاماً)، يقدم نفسه على أنه أول المعارضين لبوتفليقة، بعد أن ساهم في وصوله إلى الحكم عام 1999.

وترشح مرة أول للانتخابات ضد بوتفليقة في 2004، ثم غاب عن الساحة حتى عاد للترشح في 2014، وكان في كل مرة يأتي في المركز الثاني، ويتهم السلطة بتزوير الانتخابات.

أما عبد المجيد تبون(73 عاماً)، فقضى مسيرته موظفاً في الدولة، ثم والياً لعدة ولايات قبل أن يدخل الحكومة وزيراً للاتصال في الولاية الأولى لبوتفليقة عام 1999.

وعاد للحكومة في 2012، في عدة حقائب، قبل تسليمه رئاسة الوزراء خلال ثلاثة أشهر فقط بين مايو وأغسطس 2017، حيث أقاله بوتفليقة، بعد موجة غضب أثارتها قراراته المعلنة بمهاجمة الارتباط بين بعض رجال الأعمال المقربين من محيط الرئيس وكبار السياسيين.

وبعد انتهاء آجال تقديم ملفات الترشح يبقى أمام السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات سبعة أيام لدرس الملفات ونشر أسماء المترشحين الذين قبلت ملفاتهم.

لكن القائمة الرسمية للمترشحين سيعلنها المجلس الدستوري.

تركيا تعلن توقيف 32 أجنبياً لصلتهم بتنظيم «داعش»

أنقرة – «وكالات»: أوقفت السلطات التركية، أمس الإثنين، في العاصمة أنقرة وولاية صامصون، 32 أجنبياً للاشتباه في صلتهم بتنظيم داعش الإرهابي.

وذكرت وكالة الأنباء التركية، أن فرق مكافحة الإرهاب في العاصمة أنقرة أوقفت 20 أجنبياً، للاشتباه في صلتهم بالتنظيم. وتبين أن الموقوفين دخلوا الأراضي التركية بطرق غير قانونية.

وفي ولاية صامصون شمال البلاد، أوقفت فرق مكافحة الإرهاب 12 عراقياً، للاشتباه في صلتهم بالتنظيم.

ويأتي توقيف المشتبه بهم بعد يوم واحد من إعلان الولايات المتحدة مقتل زعيم تنظيم داعش أبو بكر البغدادي، في سوريا.